



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في الاقتصاد السياسي للحرب

## د. مظهر محمد صالح\*: خاطرة في تاريخ الحزن المالي: تعويضات حرب الكويت

قادتنا الاحداث والمحن التي مرت بها بلادنا خلال العقود الثلاثة الاخيرة بعد ان طال بها المسير لكي نفصح عن مكنونات ظلت كامنة في تاريخنا الوظيفي المهني الشخصي. اذ ظلت الحكمة تقول: إنك لا تكره الظلم الا اذ وقع عليك! وبقيت اردد في نفسي حزنا عن طيش تلك الحروب الفاشلة.

والمحصلة من وراءها: لا يوجد أيسر من ان يقوم العدل دون دمار الحرب والخراب الذي طال حاضر ومستقبل بلادنا الزاهرة.

انتهت الحرب في مطلع آذار ١٩٩١ والبلاد مشلولة الحركة بالكامل وكل ركن فيها يئن من جراحاته ودخان الحرائق مازال يرسل ابخرة الحزن والموت جاثم هنا وهناك وجثث الاموات لا حصر لها والاحداث تقطع بخطورة أثرها.

في خضم مساء داكن وانا اخفض ذبالة الفانوس وفساد الظلام يتسع في ارجاء المكان وصدري يحترق غيضا وقلقا، واذا بطارق اتلقى منه دعوة على عجاله من وزارة التخطيط العراقية لأقرأ سطورها من بين الحطام كي انضم فوراً في اليوم التالي إلى عضوية لجنة فنية حكومية شكلت برئاسة وزير التخطيط السابق المرحوم الدكتور سامال مجيد فرج، وكنت ممثلاً للبنك المركزي العراقي فيها. واتذكر من بين اعضاء الكرام الدكتور فايق عبد الرسول رئيس الصندوق العراقي للتنمية الخارجية والاستاذ حازم السعيد من وزارة المالية وسفير من وزارة الخارجية ومديرين عامين من وزارة التخطيط، لحصر خسائر حرب الكويت في البنية التحتية العراقية والآثار الاخرى المدمرة الناجمة عن الحرب بغية تقدير طاقة تحمّل التعويضات وكلف حرب الكويت على الاقتصاد العراقي والتي رتبها قراري مجلس الأمن الدولي ٦٩٢ في ٢٢ ايار ١٩٩١ و ٧٠٥ في اب/اغسطس ١٩٩١، ليتاح رفع تقرير التماس إلى الامين العام للأمم المتحدة وقت ذلك وهو السيد خافيير بيريز دي كويلار Javier Pérez de Cuéllar.



## أوراق في الاقتصاد السياسي للحرب

لم ينفذ التقرير كثيراً على الرغم من حصر أرقام الدمار بمليارات الدولارات سواء في محطات الطاقة الكهربائية والمصانع والمرافق العامة في عموم البلاد والإشارة إلى كلفة الديون كلها لمواجهة عبء التعويضات على اقتصاد منهار تماماً، وهي التعويضات التي أخذت تولدها آلاف المطالبات من أشخاص طبيعية ومعنوية كويتية ودولية متضررة من حرب طائشة ليس للشعب العراقي فيها ناقة أو جمل. ولم يسمح للعراق بعدها حتى حق الدفاع عن نفسه في اجتماعات لجنة الأمم المتحدة للتعويضات لدحض بعض المطالبات الوهمية (إذ كان يحضر اجتماعات تلك اللجنة وفدا عراقيا فنياً رسمياً مستمعاً ليس الا).

وقدمت تلك المطالبات تباعاً من أشخاص وكيانات كويتية وغير كويتية طالبت جميعها باسترداد حقوقها وحسبت بموجبها مبالغ التعويضات بنحو ٥٢،٤ مليار دولار ولثلاثة شرائح: (افراد، وكيانات، وحكومات).

وتأسيساً على ما تقدم واستناداً إلى قرار مجلس الامن الدولي بالرقم ٦٩٢ في ٢٠ مايس ١٩٩١ (المشار اليه انفاً) تقرر انشاء ما يسمى بلجنة الأمم المتحدة للتعويضات United Nations Compensation Commission (UNCC) في جنيف لمعالجة مطالبات التعويض الناجمة عن غزو العراق للكويت في اب ١٩٩٠. اذ ترتب على العراق كما ذكرنا دفع تعويضات لأفراد وكيانات دولية وكويتية وعلى وفق قوائم تعويض اعتمدها صندوق الأمم المتحدة للتعويضات.

٢-ابتدأ العراق عملياً بتسديد مبالغ التعويضات منذ نشأة ما كان يسمى بـ (برنامج النفط مقابل الغذاء مع الأمم المتحدة (OFFP) Oil for Food Programme والصادر بموجب قرار مجلس الامن ٩٨٦ لعام ١٩٩٥ الذي سمح للعراق بتصدير جزء من نفطه لسد الاحتياجات الاساسية لشعب العراق من الغذاء والدواء).

كانت البداية تسديد ٣٠٪ من قيمة كل برميل نفط مُصدّر على حساب البرنامج يتم استقطاعه لتعويضات حرب الكويت من خلال آلية حساب نفطي كان الامين العام للأمم المتحدة يمسك به وقت ذاك في البنك الفرنسي في نيويورك والمسمى BNP Paribas ذلك تنفيذاً لقرار مجلس الامن الدولي ٧٠٥ في اب/ اغسطس ١٩٩١.

٣-ومنذ العام ٢٠٠٣ وبعد سقوط النظام السابق واستناداً لقرار مجلس الامن الدولي ١٤٨٣ الصادر في مايس ٢٠٠٣، فقد تم وضع آلية بديلة ضمننت استقطاع ٥٪ من قيمة كل برميل نفط خام مصدر من العراق ومن خلال حساب مصرفي عرف بصندوق تنمية



## أوراق في الاقتصاد السياسي للحرب

العراق DFI فتح لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك باسم البنك المركزي العراقي ولمصلحة حكومة جمهورية العراق ويسمى حساب العراق/٢ حالياً، على ان توفر الأمم المتحدة الحصانة القانونية الكافية للحساب المذكور immunity ضد أية دعاوى قضائية تثيرها الاطراف الدائنة على العراق في منطقة الولاية القضائية الامريكية jurisdiction، فضلاً عن إنشاء مجلس يسمى (بالمجلس الدولي للإشراف والتحقق IAMB) لمراقبة التصرفات المالية لعائدات النفط وهل تذهب لمنفعة الشعب العراقي. وكان ذلك بإشراف مباشر من الأمم المتحدة يقابله مجلس عراقي يسمى بلجنة الخبراء الماليين COFE.

وقد أنهى (المجلس الدولي للإشراف والتحقق المذكور انفا) اعماله في ضوء قرار لمجلس الامن بالرقم ١٩٥٦ في كانون الاول ٢٠١٠ كجزء من اجراءات رفع احكام الفصل السابع عن العراق.

٤- توقفت الاستقطاعات الخاصة بالتعويضات مؤقتاً بين اعوام ٢٠١٥-٢٠١٧ بسبب الحرب على الارهاب الداعشي والوضع المالي الصعب الذي مر به العراق جراء تدني عائدات النفط.

ثم استأنفت التعويضات ثانية منذ العام ٢٠١٨ باستقطاع نسبة بلغت اقصاها ٣٪ من قيمة كل برميل نفط عراقي مصدر وعلى وفق آلية الاستقطاع نفسها المعتمدة لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك وحساب المقبوضات النفطية OPRA واستمرار دور لجنة الأمم المتحدة للتعويضات والتي مازالت طرفاً في حساب المقبوضات النفطية المفتوح لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك.

٥- اخيراً، سيغلق ملف التعويضات قريباً وستتحقق بعض الأموال، التي كانت تذهب إلى خارج دورة الاقتصاد الوطني بشكل تعويضات حرب منذ العام ١٩٩٦ والبالغة قرابة ٥٢،٤ مليار دولار، لتتحول تدفقاتها السنوية المستقطعة لمصلحة الاقتصاد الوطني هذه المرة ولاسيما في تحقيق فسحة في موارد المالية العامة للعراق لا تقل بالمتوسط عن ٢ مليار دولار سنوياً حسب اسعار النفط الراهنة لتساهم في تعزيز الاستدامة المالية للبلاد.

لذا بات من الضروري الحفاظ على مسار انتقال المبالغ المقابلة للتعويضات لتصب كمدخرات مرغوبة في دورة الاقتصاد الوطني ولاسيما التوجه نحو تمويل المشاريع الاستثمارية المدرة للدخل جزئياً، وهي عملية تموية تراكمية موجبة تضيف إلى تعزيز



## أوراق في الاقتصاد السياسي للحرب

النمو في الناتج المحلي الاجمالي بمعدلات متعجلة بعد ان كانت تعويضات الحرب تشكل اقتطاعاً سالباً واستنزافاً من دورة الدخل الوطني وعلى مدار العقود الثلاثة الاخيرة، اذ دفع العراق فيها ثمناً باهضاً مباشراً بين تعويضات الحرب وتكاليف فرق التفتيش واثمان غير مباشرة تمثلت بخراب البنية التحتية للعراق بسبب اعمال حرب الخليج والصراعات الحربية الطائشة وتعطل فرص النمو الاقتصادي التي شكلت جميعها تكاليف واعباء ربما تزيد على ١٠ مرات مبالغ التعويضات المذكورة نفسها.

٦- ختاماً، فالتحول من الاقتصاد السياسي للحرب التي خاضها العراق بين العام ١٩٩٠-٢٠٠٣ إلى الاقتصاد السياسي للسلام يعني التحول نحو التنمية والتقدم والاستقرار وبناء الازدهار في عصر عراقي جديد.

إن ما نتوقعه في العام المالي المقبل هو ازالة آخر أثر من آثار الفصل السابع التي فرضها مجلس الامن على العراق قبل أكثر من ٣٠ عام بسبب حرب الكويت وغلق هذا الملف إلى الابد بعد ان تبقى من التعويضات مبلغ يقترب حالياً من نصف مليار دولار من أصل ٥٢،٤ مليار دولار، سيطفىء كله في الفصل الاول من العام ٢٠٢٢. ■

(\*) باحث وكاتب اقتصادي أكاديمي، نائب محافظ البنك المركزي الأسبق، والمستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 4 تشرين الثاني 2021

<http://iraqieconomists.net/ar/>